

دائمة ، والكبرى لا دائمة . وفي ذلك سقوط كثير من القرائن القياسية . وهذا موضع توقّف ، وهو يؤكّد قولنا في فساد القضايا التي ليست بضرورية .

اختلاط الصغرى مع كبرى مخالفة لها في الجهة

ولنذكر حال الصغرى المختلطة في هذا الشكل مع كبرى من غير جهتها ، أو كبرى مخالفة لها في الإطلاق .

فالصغرى المطلقة العامة مع الكبرى المطلقة العامة منتجة مع الأشكال المذكورة . ومع الضرورية فالنتيجة كالكبرى ، وقد تقدّم¹ .

ومع سائر القضايا - والجهة جهة الكبرى أيضًا ، لا مع العرفية العامة - [50ظ] فإنّ النتيجة كالصغرى .

وكذلك مع المشروطة العامة .

وأما مع الخاصتين ففيه توقّف .

وأما الصغرى الضرورية مع القضايا السبع فكالكبرى²

ومع العرفية العامة ، النتيجة دائمة ، مخالفة للمقدّمتين ؛

ومع المشروطة العامة ، النتيجة كالصغرى .

وأما الصغرى الدائمة مع التسع ، فالنتيجة كالكبرى ؛

ومع العرفية العامة كالصغرى ؛

وكذلك مع المشروطة العامة ؛

ومع الخاصتين غير منعقد .

وأما الصغرى الوجودية اللاضرورية مع التسع ، فالنتيجة كالكبرى .

ومع العرفية العامة ، النتيجة مطلقة عامة مخالفة للمقدّمتين ؛

1 انظر فيما تقدّم : ص 246 .

2 الأصل : فالكبرى .